

12 توصية لمعالجة فجوات المشاركة السياسية أهمها دعم مساحات الحرية العامة

المجلس القومى لحقوق الإنسان يوصى بتعديل قانونى النواب والشيوخ



الانتخابية، وذلك بسبب الدعم الذى تحقق للنساء من ضمان حد أدنى مستدام للتمثيل وفقا للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ وتخصيص نسبة لا تقل عن (ربع) إجمالى عضوية المجلس لصالحهم وهو ما عززته النتائج التصويتية المباشرة التى وصلت فى مجموعها لحصاد النساء لعدد (١٧٦) مقعدا فى مجلس النواب الحالى ونسبة (٢٩,٨ %) كما رصدت الدراسة المعززات الإيجابية التى تحققت لصالح واحدة من الفئات المهمشة وهى الأقليات الذين عانوا لعقود من التهميش والاقصاء بل واستخدام الخطاب التمييزي والطائفي ضدهم فى حالات التنافسية الشديدة، حيث تضمن قانون مجلس النواب المعدل بالقانون (١٤٠) لسنة ٢٠٢٠ تخصيص عدد (ثلاثة) مقاعد للمرشحين من المسيحيين ضمن كل قائمة مخصص لها (٤٢) مقعد وتخصيص عدد (تسعة) مقاعد للمرشحين من المسيحيين ضمن كل قائمة مخصص لها (١٠٠) مقعد حيث بلغ عدد المرشحين المسيحيين فى مجلس ٢٠٢٠ (١٧٨) مرشحا بينهم (١٣٠) على المقاعد الفردية لتتكرر النتائج والتمثيل التاريخي بإجمالى (٣٧) مقعد كرقم ربما يتجاوز مجموع ما تحقق لصالح المسيحيين منذ برلمان ١٩٥٧ وحتى برلمان ٢٠١٠.

وأوضحت الدراسة أنه بالرغم من عدم امتداد الأثر التشريعي لتمثيل الفئات المختلفة ضمن مجلس الشيوخ لعدم النص على العمل بتلك النصوص فى شأن تشكيل المجلس فقد استمر التمثيل والمشاركة غير المسبوقة لصالح المسيحيين ووصولهم لرقم بالغ التمايز على المستوى العديدي بوصول النواب الأقباط إلى (٢٤) عضوا بنسبة (٨ %) من إجمالى عضوية المجلس بداية من ترشيح (١٤) مسيحي ضمن القائمة الوطنية الموحدة من أجل مصر إضافة لفوز (٣) مرشحين على المقاعد الفردية وتضمن القرار الجمهوري للمعينين على (٧) مسيحيين . أما فيما يتعلق بتمثيل النساء فقد رفعه قرار رئيس الجمهورية (٥٩٠) لسنة ٢٠٢٠ بتعيين (٢٠) سيدة إلى رفع نسبتهم إلى (١٤,٤ %) من إجمالى عضوية المجلس .

وفيما يتعلق بالمشاركة الشعبية المباشرة فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومع الوضع فى الاعتبار طبيعة التقسيم الإداري والجغرافي لدوائر النظام الفردي والتى اعتمدت على اعتبار كل محافظة هى دائرة انتخابية متماسكة بما صعب بشدة من فرص التنافسية وإقدام الأفراد على الترشح بالنظر للاتساع الهائل المكونات الدائرة واحتياجها لممكنات مالية يصعب توافرها لمعظم الراغبين فى المشاركة الأمر الذى انعكس على مؤشرات الاقبال والمشاركة العامة التى عكست محدودية واضحة عدديا ونسبيا حيث بلغ عدد المشاركين (٨,٩٥٩,٠٣٥) ناخبا بنسبة (١٤,٢٣ %) بما يحول الأمر إلى تحد يتوجب التعامل معه والعمل على معالجة مسبباته .

يخدم الباحثين والدارسين للحراك المجتمعي العام .

ثاني عشر. دعم مساحات الحرية العامة وأنشطتها المختلفة بما يستدعيه ذلك من تطوير للسياسات والتشريعات الوطنية المختلفة وفق الأكواد والمعايير الأممية وما تتضمنه الاستراتيجيات الوطنية وفى مقدمتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان .

ولاحظت الدراسة وجود تفاوت واضح فى مؤشرات التصويت المرتبطة بنظام الاقتراع اللذان يشكلان (معا) النظام الانتخابي الوطني (الفردي . القوائم المغلقة) حيث ظهر ارتفاع كبير فى نسب بطلان الأصوات على نظام القوائم المغلقة قياسا بالنظام الفردي بما يعكس عدم الرضا عن هذا النظام وتأثيراته على تشكيل المجلس النيابي خاصة مع ارتفاع أصوات عديدة خلال جلسات الحوار الوطني تطالب بالذهاب لنظام القوائم النسبية باعتباره الأكفأ والأسير فى ضمان تمثيل الأحزاب والقوى السياسية

وقالت إن نسبة الأصوات الباطلة على النظام الفردي فى الانتخابات الماضية بلغت (١٠,٨٤ %) من جملة الأصوات، فى حين بلغت فى القوائم المغلقة المطلقة (١٨,١٤ %) وهو ما يقارب ضعف النسبة للنظام الفردي، الأمر الذى يؤكد على ضرورة مراجعة طريقة هندسة النظام الانتخابي بما يتناسب مع رغبات وطموحات المواطنين وأيضا بما يعزز تمثيل القوى والروافد الفكرية والسياسية داخل المؤسسة النيابية .

ورصدت الدراسة تراجع مؤشرات التنافسية الانتخابية على المقاعد الانتخابية من (١٠,٣٤) مرشحا لكل مقعد نيابي فى انتخابات ٢٠١٥ إلى (٧,٩٨) مرشح فى انتخابات ٢٠٢٠. لكنها أكدت أن مؤشرات التحليل على أساس نوعي تبرز وجود حالة من الاهتمام والرغبة فى المشاركة العامة لدى بعض الفئات التى كانت تعاني مسبقا من التهميش أو التمييز الذى يرقى لدرجة الجرائم

(لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته بما يتيح دراسة واقتراح أشكال أكثر تناسبا لتقسيم الدوائر الانتخابية تتوافر فيها معايير عدالة التقسيم وتطابق أعداد المقاعد بعيدا عن حالة الشتات والتوسع الموجودة فى القانون القائم .

سابعا : العمل على تعزيز أطر المحفزات الداعمة للمشاركة المجتمعية العامة وتعزيز ثقة المواطنين فى تلك العمليات والتوجه للفئات والقطاعات الفتوية التى تعاني من العزوف عن المشاركة واستخدام الخطاب والأنشطة المناسبة للقيام بتلك المهمة مع بحث إمكانات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني للقيام بتلك المهام والأدوار .

ثامنا : تشجيع دراسات رصد وتقييم عمليات المشاركة العامة وتحليل صورها وعملياتها، وذلك فى إطار توثيق تلك العمليات ورصد حالات التطور والحراك بما يسمح بالبناء عليها أو الاستفادة منها مستقبلا .

تاسعا: النظر فى التعديلات القانونية المطلوبة على قانون الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٧ بما يسمح باستمرار منظومة الاشراف القضائي على لجان الاقتراع الفردية وفق الرؤية التى تبناها الحوار الوطني واستجاب لها رئيس الجمهورية .

عاشرا : قيام الهيئة الوطنية للانتخابات باختصاصاتها فيما يتعلق بتدريب وتأهيل العاملين المدنيين بالدولة لأعمال الاشراف وإدارة عمليات الاقتراع والفرز لدعم عمليات الاعتماد على عناصر الهيئات القضائية والذهاب نحو ممكنات إجراء الانتخابات فى كافة المحافظات فى توقيت واحد .

حادى عشر : العمل على تفعيل نص المادة (٦٨) من الدستور فيما يتعلق بإصدار قانون حرية إتاحة وتداول المعلومات وتدقيق مصادر المعلومات الوطنية ومؤسسات الإعلان عنها بما

ناقش المجلس القومى لحقوق الإنسان دراسة بعنوان "المشاركة فى الحياة العامة" المجالس النيابية نموذجا. كيف نظمها التشريع ؟ ومارسها المصريون" أعدها عبد الناصر قنديل، خبير النظم والتشريعات ومدير المجموعة المصرية للدراسات، ضمن سلسلة (أوراق السياسات)

تضمنت الدراسة عدة توصيات لمعالجة فجوات المشاركة السياسية باعتبارها أحد أبرز الأدوات التى تعكس حالة الاندماج القومى والرضا العام عن طرق تشكيل تلك المؤسسات والتفاعل مع ما يصدر عنها من قرارات وقواعد عامة ، مؤكدة أنه يتوجب التعامل مع الفجوات ونقاط الضعف المرتبطة بها بشكل فاعل وسريع يتجاوز تلك التهديدات التى قد تقود المجتمع لحالة من الانقسام والغضب الذى ينال من السلم الاجتماعى العام وهو ما يدفع نحو النظر فى اعتماد وتطبيق التوصيات التالية :

أولا : النظر فى مدى إمكانية تطبيق قواعد القيد الاختياري فى جداول الناخبين وإتاحة آليات وتوقيعات مناسبة لها بما يسمح بقراءات موضوعية لنسب الاقبال ويسمح بوجود تأثير حقيقي لأصوات الجمعية الناحية فى تشكيل المجالس النيابية مع الاستفادة من التجارب الدولية والبناء عليها .

ثانيا : دراسة أنماط وأشكال النظم الانتخابية المختلفة والعمل على الذهاب لشكل أكثر كفاءة وموضوعية فى التعبير عن إرادة الناخبين وتمثيل أكبر عدد ممكن من القوى السياسية الفاعلة داخل المجتمع، لاسيما بالنظر للتوصيات التى جرى عرضها خلال جلسات الحوار الوطنى والمتعلقة باقتراح تطبيق الانتخاب بنظام القوائم النسبية .

ثالثا : تطوير أطر وأشكال التمييز الإيجابي المعتمدة على النصوص الدستورية (٢٤٣ - ٢٤٤) والذهاب لأشكال أكثر كفاءة وتعزيز لتمثيل تلك الفئات بصورة عامة مع تحديد موعد نهائى للنصوص التمييزية والعودة للتنافسية العادلة والمفتوحة على قدم المساواة بين كافة المواطنين .

رابعا : العمل على الانتهاء من إقرار قانون الإدارة المحلية وسرعة تحديد موعد تنفيذى لإجراء انتخابات المجالس المحلية باعتبارها الإطار التشاركي الأوسع للتمثيل النيابي وإعداد وتأهيل الكوادر المجتمعية القادرة على القيام بالرقابة المجتمعية وتوفير الخبرات والكفاءات المؤهلة لخوض التنافسيات المرتبطة بالمجالس المركزية وذات الطابع القومى .

خامسا : تعديل قانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ بما يسمح بالذهاب لتقسيم جديد للدوائر الفردية فيما يتعلق بالنظام الفردي بحيث يجرى تقليص حجم الدوائر الانتخابية بما يعزز من ممكنات التنافسية وزيادة حجم وأنماط المشاركة العامة فى عمليات الترشح والتصويت .

سادسا : تعديل قانون مجلس النواب رقم (٤٦